دور منظمات المجتمع المدني في دفع الخطة الاستراتيجية الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١١)

الطيب زين العابدين

مقدمة:

يقصد بتعبير "المجتمع المدني" الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والمدنية الطوعية غير الحكومية والتي تشكل "المجتمع العامل" مقارنة بالهيئات والمؤسسات التابعة للدولة أو ذات الطبيعة التجارية، ويشير التعبير إلى مجال العمل الجماعي الذي يرتبط العاملون فيه باهتمامات وأهداف وقيم مشتركة تدفعهم إلى التطوع بالعمل في هذا المجال. يضم المجتمع المدني مجالات عمل عديدة ومشاركين كثر ينضوون تحت أشكال تنظيمية مختلفة في درجة إلزاميتها واستقلاليتها وسلطتها مثل: الجمعيات الخيرية، والمنظمات التنموية، وهيئات المجتمع المحلي، وتنظيمات النساء والشباب، والهيئات الدينية والثقافية، والاتحادات المهنية، ونقابات العمال، وجماعات العون الذاتي، والحركات الاجتماعية، واتحادات رجال الأعمال، وجماعات الحماية والمناصرة للقضايا المختلفة. ويعترض بعض المحللين السياسيين على تضمين الأحزاب السياسية لأنها ترتبط بالعمل السياسي المباشر الذي يتصل بتكوين الحكومات أو إسقاطها، مما يؤثر على روح العمل المدني الطوعي ويؤدي إلى تسييسه كما يحدث في دول العالم الثالث.

أشار بعض كتاب العلوم السياسية في منتصف القرن العشرين، مثل جبرائيل ألموند وسيدني فيربا، إلى الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في ترقية

ودعم الديمقراطية، لأنها تقدم توعية ومعرفة أفضل للمواطن، مما يعينه على حسن الاختيار الانتخابي والمشاركة السياسية الفاعلة ومحاسبة الحكومات. وتسهم المنظمات غير السياسية في بناء رأس مال اجتماعي وثقة وقيم مشتركة تصب في مصلحة التنمية الديمقراطية، وتدعم تماسك المجتمع لأنها تقطع داخل كيانات المجتمع العرقية والثقافية والدينية، وتيسِّر التفهم للترابط الاجتماعي والمصالح المشتركة داخل المجتمع. ومنذ بداية التسعينيات أصبحت منظمات المجتمع المدني في كثير من دول العالم ذات تأثير متزايد في التنمية الوطنية، خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية، وأصبحت الدول المانحة تعتمد عليها كثيراً في تقديم الخدمات والمساعدات التي ترغب في تقديمها للدول الفقيرة النامية في مجالات بعينها، وتفضل هذه الدول اللجوء إلى المنظمات المدنية الوطنية في البلد المعني بدلاً من أجهزة الحكومة الرسمية في ذلك البلد.

تتميز منظمات المجتمع المدني على أجهزة الدولة بالحرية والمرونة وسرعة الحركة، واتخاذ القرار الناجز وتحمُّل المخاطرة، والمقدرة على إنشاء المجموعات الطارئة والتحالفات القطاعية، وتتمتع المنظمات في كثير من الأحيان بخبرات عملية مباشرة مع القواعد، وبثقة تلك القواعد نسبة لاستقلاليتها عن الدولة وبعدها عن المصالح التجارية. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تستنفر موارد محلية غير متاحة للتنمية الرسمية، وتربط بين المانحين والمجتمعات المحلية لأن الفريقين يثقون بها. وفي ذات الوقت تعاني المنظمات من بعض أوجه الضعف مثل: قلة الموارد المالية المتاحة في البلاد الفقيرة والتي تعاني أكثر من غيرها من آثار الكوارث الطبيعية ونتائج النزاعات والحروب، قلة الخبرة والتدريب في كثير من مجالات العمل الإنساني، انعدام التفويض الشعبي الذي يخوِّل للمنظمات العمل في المجال العام، ضعف المرجعية المسئولة أمامها والتي تحاسبها على أعمالها. فمسألة التفويض والمسئولية والمحاسبة هي من نقاط

ضعف منظمات المجتمع المدني مقارنة بمؤسسات الدولة المنتخبة. وبحكم طبيعته وتشكيله فإن المجتمع المدني يعتبر مكملاً وليس منافساً أو بديلاً للهيئات السياسية الديمقراطية، ويقتصر دوره على المشاركة في التنمية الوطنية بمعناها الواسع في حين أن الديمقراطية البرلمانية أو الرئاسية هي الممثل الدستوري للشعب. والمشاركة الشعبية في تنمية الوطن تحمل شرعيتها في ذات الدور الذي تقوم به، ولا تحتاج إلى شرعية تمثيلية لأنها تقدم خدمة مستحقة ومطلوبة بصورة أحسن وكفاءة أعلى مما تقدمه الجهات الرسمية، وذاك ما يعطيها قدراً من الاستقلالية والحيدة حتى بالنسبة لقواعد الناخبين. أما المنظمات الإنسانية الدولية فليست لديها مشكلة تمويل لأنها تجد دعماً مقدراً من الدول الصناعية التي تنتمي إليها، ومن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والدينية التي تعمل في بلدها، ومن مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة. ولكن المنظمات الدولية ينظر إليها بعين الشك في كثير من البلدان الفقيرة بأنها تنفذ أجندة خفية لمصلحة الدول المانحة، ويقيد عملها في كثير من البلاد المتلقية، خاصة في حالات الاضطرابات السياسية والحروب، ويفرض عليها كذلك الاستعانة بالمنظمات المحلية مهما كانت قدراتها البشرية في تنفيذ المشروع المشترك.

منظمات المجتمع المدني السوداني:

عرف السودان منذ عهد بعيد الهيئات الأهلية التي تقدم خدمات خيرية طوعية دون مقابل سوى الأجر من الله سبحانه وتعالى مثل الطرق الصوفية والكيانات القبلية والأوقاف الإسلامية وصناديق الزكاة ومؤسسة الخلوة والمسيد وغيرها. وقد انحصرت أعمال تلك الهيئات في التعليم والتوعية الدينية والتكافل الاجتماعي وبناء المساجد واستضافة عابري السبيل وتقديم بعض الخدمات الصحية. أما العمل الطوعي المدني في شكله المقنّن الحديث فقد عرف في عهد الحكم الثنائي حين جاءت الإرساليات التبشيرية المسيحية في الربع الأول من القرن العشرين وأسست لها

مدارس ومراكز صحية في المدن مثل مدرسة الاتحاد العليا للبنات ومدارس كمبوني ومستشفى الراهبات، ثم تأسست بعض النقابات العمالية مثل هيئة عمال السكة الحديد في نهاية الأربعينيات. وبتكوين مؤتمر الخريجين بدأ إنشاء المدارس الأهلية وملجأ القرش الصناعي (١٩٣٦) الذي عمل في إيواء وتدريب الأطفال الفقراء وتحول فيما بعد إلى معهد القرش الصناعي، وقد سبق ذلك قيام الأندية الرياضية والفرق الفنية والجمعيات الأدبية. وفي عام ١٩٥٧ صدر أول قانون لتسجيل الجمعيات الذي شكل الإطار القانوني والتنظيمي لعمل الجمعيات الطوعية الحديثة، تلاه قانون النشاط التبشيري والعمل الطوعي لعام ١٩٦٢ الذي هدف لضبط النشاط التبشيري الأجنبي، لكنه لم ينفذ نسبة لمعارضة الكنائس له، ولأنه جاء في آخر فترة الحكم العسكري.

المنظمات الطوعية الخيرية

يمكننا أن نؤرخ لبداية العمل الطوعي المؤسسي بحقبة الستينات حيث اتسم العمل الخيري بالموسمية (عند حدوث الكوارث) وبالمحدودية الجغرافية والاجتماعية والاجتهادات الفردية. وشهدت فترة السبعينات والثمانينات زيادة أعداد المنظمات الإسعافية التي حاولت تلبية احتياجات المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وما نتج عنهما من مجاعات في بعض المناطق مثل دارفور وكردفان والجنوب وأدت إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين إلى المدن القريبة أو اللجوء إلى دول الجوار خاصة أثيوبيا وإرتريا ويوغندا والكنغو وكينيا وتشاد. ودخلت في هذه الفترة كثير من المنظمات الأجنبية، خاصة بعد تبني الأمم المتحدة لعملية "شريان الحياة" (SLO) في ١٩٨٩ والتي هدفت لإغاثة متضرري الحرب في جنوب السودان، واشترطت الدول المانحة تنفيذها بواسطة منظمات إغاثية غربية. أسست الحكومة في عام ١٩٨٥ مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير (CRR) للإشراف على نشاط المنظمات الأجنبية، ومع مسيرة العمل الطوعي وتعدد أنشطته وضع قانون

العمل الاجتماعي الطوعي لعام ١٩٨٨، وفي أعقاب ذلك تم إنشاء مفوضية العمل الطوعي (AVOC) لتعنى بتسجيل المنظمات الطوعية والخيرية وتنظيم أنشطتها. وأدى تشعب العمل إلى دمج مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير مع مفوضية العمل الطوعي في كيان واحد سمي بمفوضية العون الإنساني (HAC)، وذلك عبر قانون مفوضية العون الإنساني لعام ١٩٩٦ الذي تم بموجبه إلغاء كل القوانين السابقة. وأنشأت الدولة في عام ٢٠٠٣ وزارة باسم الشؤون الإنسانية (MHA) والتي دخلت المفوضية ضمن إطارها، وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ صدر قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م الذي ألغى قانون ١٩٩٦، وهو القانون الساري المفعول حالياً حتى منتصف ٢٠٠٩.

ساعدت المنظمات الأجنبية مثيلاتها المحلية في تمويل بعض مشاريعها وأكسبتها خبرة في طرح مفاهيم ومناهج جديدة، خاصة في مجال العمل التنموي الطوعي. وتعتبر فترة الثمانينات بمثابة الميلاد الحقيقي لمنظمات العمل الطوعي الوطنية والتي قدر عددها في ١٩٨٠ بحوالي ٢٠ منظمة وصلت إلى ٢٦٢ في عام ١٩٩١، وفي عام ٢٠٠٠ بلغ العدد حوالي ١٢٠٠ منظمة، ويقدر حالياً في مطلع ٢٠٠٩ بأكثر من ٢٠٠٠ منظمة، وقد تكون الفاعلة منها حوالي ثلث هذا العدد أو أقل. وفي فترة التسعينات برز عالمياً ما عرف بالجيل الثالث لمنظمات العمل الطوعي، وهي تلك التي تهتم أكثر بمعالجة مسببات الظواهر والمشاكل الاجتماعية بدلاً عن التركيز على الآثار الناجمة عنها، وقد انتقلت التجربة عن طريق الاحتكاك والتعاون إلى المنظمات المحلية. لذلك شهدت الفترة زيادة عدد المنظمات الوطنية العاملة في مجالات إعادة التعمير والتنمية وتقديم خدمات الصحة والتعليم ومحاربة الفقر وكفالة الأيتام ومحاربة العادات الضارة والرعاية الاجتماعية. وفى ظل الانفراج السياسي بعد انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٩٦، وبعد إجازة دستور ١٩٩٨ الذي أباح قدراً من التعددية السياسية نشطت منظمات

كثيرة في مجال مناصرة حقوق الإنسان وتمكين المرأة ومحاربة الإيدز ودعم التعايش الديني وتخفيف ويلات الحرب ورعاية النازحين من مناطق النزاعات. وشعرت الدولة بتعاظم تأثير منظمات العمل الطوعي فسنت القوانين والآليات المذكورة سابقاً لتضبط عملها في حدود الحريات المتاحة، ولتساعد الدولة في ظروف الأزمات والكوارث وتكبح جماح المنظمات الأجنبية أو تقلل من مخاطرها الأمنية. وقد وجدت هذه الأنشطة عوناً خارجياً مقدراً من الدول الغربية والمنظمات الأجنبية لتفادي العمل من خلال الأجهزة الحكومية التي تقاطعها الدول الغربية، وكوسيلة غير مباشرة لإضعاف قبضة النظام الحاكم. وفي أعقاب اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥) ظهرت قضايا فض النزاعات وتحقيق السلام ومكافحة الألغام ونزع السلاح وتعزيز الديمقراطية وتسريع التحول الديمقراطي وتحقيق الحكم الراشد وإعادة توطين النازحين في مناطقهم الأصلية.

وتكونت في الآونة الأخيرة بعض التنظيمات الإسلامية العالمية وبعض التنظيمات العربية التي تهدف لدعم العمل الطوعي والخروج به إلى دائرة أوسع من حدود الدولة القطرية. أهم هذه التنظيمات "المجلس العالمي للمحسنين المسلمين" الذي عقد أول اجتماع له في الأسبوع الأخير من مارس ٢٠٠٨م بمدينة اسطنبول التركية، وحضر الاجتماع ٢٠٠ مشارك من أكثر من ثلاثين دولة يمثلون منظمات كبيرة وجمعيات طوعية وإدارات حكومية ومؤسسات أكاديمية، وشرَّف الاجتماع رئيس الوزراء التركي رجب طيِّب أردوغان والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، وكان شعار الاجتماع: "مواجهة التحديات وإيجاد الحلول". وهدف الاجتماع إلى إنشاء شبكات خيرية واسعة يمكن أن تجمع قدراً كبيراً من الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في العالم الإسلامي بقصد محاربة الفقر والأمية ولتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وقدَّر الاجتماع أن ما يبذله المحسنون المسلمون في الأعمال الخيرية على مستوى العالم بحوالي عشرين بليون دولار

سنوياً. وللأسف لم يمثل السودان أحد في هذا الاجتماع الهام، مما يدل على ضعف التواصل بينه وبين ما يجري في بقية العالم الإسلامي. وفي ذات شهر مارس ٢٠٠٨ اجتمعت في القاهرة ٤٠ من منظمات المجتمع المدني العربية المعنية بحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية من مصر والسودان واليمن والبحرين ولبنان والأردن وسوريا وفلسطين لتناقش الاحتقان السياسي والأمني في العالم العربي وتدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من مناطق العالم العربي نتيجة للنزاعات المسلحة الدائرة في تلك المناطق، وتوجَّهت تلك المنظمات بخطاب قوي للقادة والرؤساء والملوك المجتمعين في مؤتمر القمة العربي بدمشق حتى يعملوا من أجل إنهاء الأزمات الإنسانية وتحقيق تطلعات شعوب المنطقة نحو الإصلاح السياسي الشامل والديمقراطية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها منظمات طوعية مدنية لتوجيه رسالة صريحة إلى مؤتمرات القمة العربية حول حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، مما يشير إلى تطور المنظمات الطوعية العربية والتضامن الإقليمي الذي بدأ يتبلور حول هذه القضايا.

المجلس السوداني للجمعيات الطوعية

بدأ العمل الجماعي بين المنظمات الوطنية عند ما أنشئ المجلس السوداني للجمعيات الطوعية (SCOVA) في ١٩٧٩ بأربع عشرة منظمة طوعية، وقد عمل المجلس في مجال توفير المعلومات وتعزيز التنسيق بين المنظمات الأعضاء بالإضافة إلى تمثيل المنظمات الوطنية خارج السودان. وتطور المجلس كثيراً عندما أجاز نظاماً أساسياً جديداً في عام ٢٠٠٢ بواسطة جمعية عمومية موسَّعة، حدَّد النظام الجديد مدة المجلس بأربع سنوات وعهد إلى مجلس الإدارة بمراجعة أداء الجهاز التنفيذي بصفة دورية. كان اسكوفا عضواً في لجنة الإشراف على عملية شريان الحياة الدولية، وفي لجنة الإشراف على نشاط المنظمات العالمية، وساعد المنظمات المتخصصة على التشبيك

فيما بينها وأتاح لها استعمال قاعاته للاجتماعات والتدريب، كما دأب على تمثيل المنظمات الطوعية السودانية أمام أجهزة الدولة الرسمية وفي المنتديات والمؤتمرات العالمية، ونال في ٢٠٠٤ عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، مما مكّنه من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة المختلفة. وأصدر المجلس بعض المطبوعات الهامة مثل: دليل اسكوفا للتخطيط الاستراتيجي، دليل اسكوفا لتدريب المدربين، دليل المنظمات التطوعية العاملة بالسودان، ويضم اسكوفا حالياً حوالي ٥٠٠ منظمة طوعية كلها مسجلة في مفوضية العون الإنساني. ويتبنى اسكوفا في هذه المرحلة عملين كبيرين سيكون لهما أثرهما في تطوير العمل الطوعي مستقبلاً بالسودان وهما: إنشاء اتحاد لمنظمات المجتمع المدني السوداني والذي نصّت عليه المادة (١٧-١) من قانون تنظيم العمل الطوعي (٢٠٠٦) التي تقول:

> "يجوز لمنظمات المجتمع المدني ذات القضايا المشتركة والانتشار الجغرافي القاعدي والأغراض الشاملة والتي يتيح نظامها الأساسي عضوية المنظمات الأخرى المستقلة عنها والمنتسبة إليها، أن تكوِّن اتحاداً في ذلك الشأن المشترك".

والعمل الثاني وضع خطة استراتيجية لتنمية المجلس والمنظمات الطوعية لخمس سنوات قادمة (٢٠٠٨ -٢٠١٢). كما تطور تكوين وعمل الشبكات التي تعمل في مجالات متشابهة، وقد بلغت في الآونة الأخيرة حوالي ٢٠ شبكة أهمها: شبكة محاربة الإيدز، شبكة حماية البيئة ومكافحة التصحر، شبكة تنمية المرأة، شبكة كفالة الأيتام، شبكة الأمن الغذائي، شبكة مكافحة الألغام، شبكة مكافحة العادات الضارة، وغيرها.

وقد تكاثر عدد المنظمات الأجنبية بالسودان في أعقاب اتفاقية السلام الشامل واندلاع النزاعات في إقليم دارفور، فقد صرح الفريق صلاح قوش رئيس جهاز الأمن

الوطني والمخابرات السابق في ورشة عمل عن الوجود الأجنبي عقدت بمباني البرلمان (٢٠٠٨/٣/٣١) أن في السودان ٣٦ منظمة تابعة لحكومات غربية، و ٢٠٨ منظمة أجنبية غير حكومية مسجلة بالبلاد، و٧٧ منظمة مسجلة بصفة مؤقتة، وأن ميزانية تلك المنظمات تبلغ مليار و٨٨٠ مليون دولار في السنة، واشتكى الفريق صلاح أن التشريعات السارية غير كافية لضبط هذا الوجود الأجنبي المكثف.

كما أن منظمات المجتمع المدني الأخرى مثل النقابات العمالية والاتحادات المهنية راسخة القدم في البيئة السودانية، لها قوانينها التي تنظم تكوينها وتسجيلها وانتخاب أجهزتها في كل السودان، وهناك جهاز حكومي مركزي يشرف على تكوينها وتسجيلها. وهي ذات تاريخ طويل وتراث مجيد منذ منتصف الأربعينات، عرفت بالدفاع عن حقوق عضويتها والمدافعة ضد الأنظمة الدكتاتورية والمنافحة من أجل استعادة الديمقراطية وبسط الحريات العامة، وساهمت بقوة في اندلاع ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ضد الحكم العسكري الأول وفي انتفاضة أبريل ١٩٨٥ ضد سلطة مايو العسكرية التي حكمت البلاد منذ ١٩٦٩.

الاتحاد العام لنقابات عمال السودان

عرف السودان أنشطة عمالية في شكل اضرابات واحتجاجات متفرقة ضد الإدارة البريطانية منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حين صدر أول قانون للنقابات العمالية في ١٩٤٨، قامت بعده نقابات عمالية قليلة على رأسها نقابة عمال هيئة السكة حديد، وتكوَّن أول اتحاد للعمال عام ١٩٥٠. وتتالت بعد ذلك عدة قوانين لتنظيم النشاط النقابي في ١٩٦٠ في عهد الفريق إبراهيم عبود، واسترجع القانون القديم بعد ثورة أكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤، وتغير القانون مرة ثالثة بعد انقلاب مايو بقانون عام ١٩٧٢ الذي فتح الباب لتجميع النقابات في كيانات مهنية كبيرة تتماشى مع تطور الحركة النقابية على مستوى العالم. وبعد انقلاب

يونيو ١٩٨٩ أصدر مجلس الثورة قانون ١٩٩٢ والذي ألغى أيضاً بمرسوم رئاسي صدر في عام ٢٠٠١ عملاً بأحكام دستور ١٩٩٨ ذي الطبيعة التعددية، وهو القانون الساري المفعول في الوقت الحاضر. اتسم القانون الجديد بتوحيد العاملين في موقع واحد تحت نقابة المنشأة، وسمح باتحاد لعمال المحافظة ولعمال الولاية ثم الاتحاد العام لكل عمال السودان. يضم الاتحاد العام الحالي (منتخب في أبريل ٢٠٠٦) ٢٢ نقابة عامة و٥٢ اتحاداً فرعياً في كل ولايات السودان، ويبلغ عدد العمال المنضوين تحته ٦٥٠٠٠٠ عامل في القطاع العام ومليون عامل بين القطاع الخاص والحر والحرفي، ووضع الاتحاد العام لائحة خاصة باتحاد لنقابات عمال جنوب السودان. واستطاع الاتحاد أن يتبوأ مناصب قيادية في كل من منظمة وحدة النقابات الإفريقية، الاتحاد العالمي للنقابات (براغ)، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وله علاقات جيدة مع الاتحاد العام لنقابات عمال عموم الصين، واتحاد عمال مصر وسوريا وإيران.

الاتحادات المهنية

هناك خمسة عشر اتحاداً مهنياً في السودان مسجلة وفقاً لقانون تنظيمات الاتحادات المهنية الصادر في سنة ٢٠٠٤م وهي: اتحاد المعلمين (حوالي ١٨٠ ألف معلم يعملون في مدارس التعليم العام الحكومية)، اتحاد المحامين (حوالي ١٧٠٠٠ عضواً)، اتحاد المهندسين الزراعيين (حوالي ٣٠٠٠٠ عضواً)، اتحاد الأطباء (حوالى ٢٧٠٠٠ عضواً)، اتحاد أساتذة الجامعات والمعاهد العليا (١٣٠٠٠ عضواً)، اتحاد المهندسين (١٠٧٠٠ عضواً)، اتحاد الأطباء البيطريين (حوالي ٧٠٠٠ عضواً)، اتحاد المحاسبين والمراجعين (حوالي ٥٠٠٠ عضواً)، اتحاد التقنيين (حوالي ٤٠٠٠٠ عضواً)، اتحاد أطباء الأسنان (حوالي ٤٠٠٠ عضواً)، اتحاد الصيادلة (حوالي ٦٠٠٠ عضواً)، اتحاد الصحافيين (حوالي ٣٠٠٠ عضواً)، اتحاد الضباط الإداريين (١٩٤٠

عضواً)، اتحاد الجيليوجيين (حوالي ٨٠٠ عضواً)، اتحاد الطيارين (٢٥٠ عضواً). تندرج كل هذه الاتحادات تحت كيان تنسيقي موحد يسمى مجلس تنسيق الاتحادات المهنية. وتبلغ عضوية الاتحادات المهنية ما يقرب من ٣٥٠ ألف عضواً ينضوون في خمسة عشر اتحاداً.

ورغم أن اتحاد نقابات العمال والاتحادات المهنية تهتم في المقام الأول بالدفاع عن حقوق أعضائها ورعاية مصالحهم ورفع كفاءتهم الفنية، إلا أنها أيضاً تعمل لترقية المهنة ولزيادة الإنتاج وللمساهمة في الأعمال الاستشارية المتعلقة بالإستراتيجيات والسياسات والخطط والمشروعات القومية بجانب المشاركة في القضايا الوطنية العامة.

الهيئات الدينية

وهناك الطوائف الدينية العريقة مثل الطرق الصوفية والكنائس والمراكز الدينية والجمعيات الثقافية والخيرية التي تتعامل مع الدولة عن طريق وزارة الإرشاد والأوقاف. وتنضوي كثير من الطرق الصوفية تحت المجلس القومي للذكر والذاكرين الذي ترعاه الحكومة وله أفرع في كثير من الولايات الشمالية. وتعمل هذه الطوائف في مجال بناء أماكن العبادة وإنشاء المدارس والقيام بأنشطة الدعوة والتبشير والتوعية الدينية ونشر وتوزيع الكتب الدينية وبعض الأعمال الاجتماعية والخيرية مثل كفالة الأيتام وإيواء المشردين. وبدأت بعض المؤسسات والهيئات الدينية الحديثة مثل منظمة الدعوة الاسلامية ومجلس الكنائس ومجلس التعايش الديني السوداني في الآونة الأخيرة العمل في مجالات جديدة مثل فض النزاعات وتعزيز السلام ورتق النسيج الاجتماعي ومحاربة مرض الإيدز والعادات الضارة مثل ختان الإناث. وبما أن قانون النشاط التبشيري والعمل الطوعي لعام ١٩٦٢ قد ألغى في منتصف التسعينات ولم يستبدل بقانون جديد ما عادت الهيئات الدينية ملزمة بتسجيل نفسها لدى جهة

حكومية واحدة. ومع ذلك تسجلت لدى وزارة الإرشاد والأوقاف أكثر من مئة هيئة وجمعية دينية في السنوات القليلة الماضية، أهم تلك الهيئات: هيئة شؤون الأنصار وهيئة الختمية الخيرية وهيئة علماء السودان والمجلس الصوفي العام والمجلس القومي للذكر والذاكرين وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية وصندوق دعم الشريعة والهيئة الإسلامية لجنوب السودان ورابطة خريجي الأزهر الشريف ومنظمتان مسيحيتان فقط هما: المنظمة المسيحية السودانية والرابطة الخيرية المسيحية لأبناء الليك. يبدو أن معظم المنظمات المسيحية، خاصة الكنائس، غير مسجلة أو مسجلة لدى مفوضية العون الإنساني حتى تتمكن من ممارسة أعمالها الإغاثية والتعليمية بصورة قانونية، كما أن هناك العديد من المنظمات المسيحية مسجلة بالولايات، خاصة في ولايات جنوب السودان وجنوب كردفان. وقد نجحت وزارة الإرشاد مؤخراً (فبراير ٢٠٠٨) في تنظيم اجتماع لأكثر من خمسين من قيادات الدين الإسلامي والمسيحي مع نخبة من ممثلين لمنظمات المجتمع المدني والمسئولين الحكوميين وممثلين للأمم المتحدة لتبني إعلان الخرطوم للمبادئ والقيم الدينية من أجل الحد من انتشار مرض الإيدز، واتفقت القيادات الدينية على كسر حاجز الصمت من على منابر المساجد والكنائس بالحديث عن مواجهة المرض الخطير. وعبرّ الاجتماع عن تفهمه لدعوة الأطباء وأهل الاختصاص لاستخدام وسائل الوقاية المختلفة لدفع الضرر، وأكد على حق المتعايشين مع الإيدز في الرعاية والعلاج والعناية والتعليم ورفض كل أشكال التمييز والإقصاء لهم. وتعتبر هذه خطوة متقدمة لإقناع علماء الدين المسلمين بالتعاون في هذا المجال مع رجال الدين المسيحي.

وقد نظمت اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في يناير ٢٠٠٥م بين حكومة السودان والحركة الشعبية العلاقة بين الدين والدولة بصورة توافقية اعترفت فيها بالتعددية الدينية والثقافية في السودان ومراعاة تلك التعددية في الحياة العامة،

وكفلت الحرية الدينية للجميع ونصّت على احترام المقدسات وتوفير أماكن العبادة واتباع القوانين والأعراف في الأحوال الشخصية حسب معتقدات الأسرة، وعلى حق الاحتفاء بالأعياد الدينية وحفظ الطوائف لعلاقاتها الخارجية. وتشكل الهيئات الدينية عامة في السودان مرجعية أساسية لا يمكن تجاوزها، ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في رتق النسيج الاجتماعي وتعزيز السلام والوحدة الوطنية ومحاربة الفقر والعادات الضارة والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والعلاج، خاصة في معسكرات النازحين ومناطق النزاعات.

الهيئات الثقافية والفرق الفنية

تختص وزارة الثقافة والشباب والرياضة (أنشئت في ٢٠٠٥) بتسجيل الجماعات الثقافية والفرق الفنية والجمعيات الشبابية والفرق الرياضية، ولهذه الجماعات والفرق جمهورها الواسع وتلعب دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية. ورغم أن الدولة تدعم هذه الجمعيات والفرق إلا أنها مستقلة في انتخاب أجهزتها وإدارة شئونها وفقاً لقانون تنظيم نشاط الجماعات الثقافية القومية لسنة ١٩٩٦م الذي ألغى قانون ١٩٥٧م (كانت تابعة فيما مضى لوزارة الثقافة والإعلام)، ويشترط قانون ٩٦ تسجيل الجمعيات لدى مسجل عام الجماعات الثقافية القومية. تبلغ عدد الجمعيات الثقافية والفنية والأدبية التي سجلت منذ عام ١٩٩٦ وحتى أبريل ٢٠٠٨ حوالي ٤٥٠ جمعية وفرقة تشمل مجالات الإنشاد الديني والغناء والموسيقى والمسرح والفن التشكيلي والأدب والمراكز والمنتديات الثقافية، وتضم ثمانية اتحادات عامة هي: اتحاد الفنانين للغناء، اتحاد السينمائيين، اتحاد الممثلين، اتحاد المهن التمثيلية، اتحاد الغناء الشعبي، اتحاد الفنانين التشكيليين، اتحاد الأدباء والكتاب، اتحاد شعراء الأغنية، وهي اتحادات معترف بها رسمياً لتمثيل الفئات المذكورة. ويلاحظ المرء تداخلاً كبيراً في اهتمامات الجمعيات بين الغناء والموسيقى والمسرح

والفنون، ونجد بعض هذه المنظمات قد بدأت تهتم بالأدب والبحث في القضايا الفكرية والاجتماعية والقانونية وبالمكتبات وحماية الآثار وباللغات وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والعلوم الدينية. وهذا يعني أن حدود اختصاصات التسجيل بين وزارات الشؤون الإنسانية، والإرشاد، والثقافة والشباب ليست معزولة عن بعضها البعض، ولا يؤثر التداخل بينها على أنشطة تلك الجمعيات.

الاتحادات والفرق الرياضية

تقوم وزارة الثقافة والشباب والرياضة بتسجيل الاتحادات الرياضية تحت ثلاثة أنواع: الاتحادات الفردية والجماعية والقطاعية. الاتحادات الفردية هي التي يشترك فيها الأعضاء بصفتهم الفردية وتضم ٢٧ اتحاداً، أهمها ألعاب القوى والسباحة والملاكمة والتنس والفروسية والسيارات ورفع الأثقال والمصارعة والجمباز والرماية. بعض هذه الاتحادات بدأ نشاطه منذ منتصف الخمسينات مثل رفع الأثقال وبناء الأجسام والرماية والجمباز. والاتحادات الجماعية هي التي تكون عضويتها لفرق أو أندية رياضية، وتضم ثمانية اتحادات، هي كرة القدم والسلة والكرة الطائرة والهوكي وكرة اليد والتجديف والزوارق والانزلاق المائي. وقد تأسس بعض هذه الاتحادات قبل استقلال السودان، مثل اتحاد كرة القدم الذي أسس عام ١٩٣٦ وكرة السلة في ١٩٤٧. وتعتبر الاتحادات الجماعية أكثر الرياضات شعبية وجمهوراً في أنحاء السودان. والاتحادات القطاعية تضم ثمانية اتحاداً، أهمها اتحاد الجامعات والمعاهد العليا واتحاد الشرطة والاتحاد الرياضي النسوي واتحاد الناشئين والاتحاد الرياضي العسكري. ولكل اتحاد نظام أساسي (عدا معظم الاتحادات القطاعية) تشرف الوزارة على مراقبة تنفيذه من قبل الاتحاد وعضويته من الفرق. وكما هو معلوم فإن كرة القدم هي أشهر أنواع الرياضة وأكثرها شعبية ونشاطاً داخل السودان وخارجه، وتشترك الفرق الرياضية في منافسات قومية وإقليمية ودولية وتحظى بمشاهدة واسعة من

الجماهير، ولا تخلو جريدة يومية من تخصيص صفحتين أو أكثر للأنشطة الرياضية الشعبية بجانب الصحف المتخصصة في ذلك.

أما الجمعيات الشبابية فليست كثيرة، إذ تضم قائمة التسجيل بالوزارة أربع عشرة جمعية أو اتحاداً أهمها جمعية الكشافة السودانية التي تأسست منذ ١٩١٦ وجمعية المرشدات السودانية (١٩٢٨) وبيوت الشباب (١٩٧٣) بالإضافة إلى جمعيات حديثة تعكس طبيعة المرحلة مثل جمعية شركاء السلام والتنمية (٢٠٠٧) والجمعية الشبابية للموارد المائية (٢٠٠٨) وجمعية الشباب لحماية البيئة (١٩٨٢). وهناك منظمات شبابية كثيرة تسجل نفسها في وزارة الشؤون الإنسانية لأنها تتيح لها مجال عمل أوسع وإمكانات تمويل أكثر.

الاتحاد العام للمرأة السودانية

نشأ الاتحاد العام للمرأة السودانية في عام ١٩٩٢م تحت مظلة التنظيم الواحد الذي أسسته سلطة الانقاذ وهدفت لجعله كياناً جامعاً للنساء الناشطات في العمل العام، وظل وحده في الساحة النسائية إلى أن سمح دستور ١٩٩٨ بقدر من التعددية السياسية، واتسعت تلك التعددية بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥ وما تبعها من إجازة الدستور الانتقالي في يونيو من نفس السنة. وجاءت أهداف الاتحاد تحمل التوجه الأيدولوجي لحكومة الانقاذ: الارتقاء بتوجيه المرأة على مبادئ الدين وتأصيل ثقافتها؛ تقوية روح التضامن والوحدة بين النساء؛ تعزيز ما تحقق للمرأة من رفع الظلم والتحرر وأداء الحقوق السماوية ومحاربة التقاليد والأعراف والنظم الضارة بالمرأة؛ الاهتمام بالدعوة الدينية والتربية الوطنية. كما يهدف الاتحاد إلى تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً؛ ونشر الوعى بشأن حقوق النساء؛ وتشجيع فرص العمل وحماية الأسرة من الحاجة والفقر؛ والعمل على تيسير الزواج. ورغم نشأة تنظيمات نسوية أخرى إلا أن الاتحاد العام للمرأة السودانية ظل أكبر منظمة نسائية تعمل في

مجال المرأة نسبة لعلاقته القوية بالحزب الحاكم وللإمكانات الكبيرة المتاحة له، ولأنه استطاع في وقت مبكر أن يكوِّن فرعاً له في كل ولايات السودان الست والعشرين، وله خمس عشرة أمانة متخصصة في الشؤون الاجتماعية، والتعليم، والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والتدريب، والصحة، والسلام، والإعلام، والثقافة، والعلاقات الخارجية، وغيرها، مما يدل على شمولية نشاطه. وتقدر قيادة الاتحاد بأن عضويته تزيد على المليون امرأة في ولايات السودان المختلفة، وقد لا يخلو الرقم من مبالغة، لأن تسجيل العضوية ليس أمراً منضبطاً أو ثابتاً. وبما أن الاتحاد كان لسنوات عديدة هو الكيان الوحيد للمرأة فقد اكتسب عضوية أجهزة رسمية مختلفة مثل المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري لوزارة الرعاية الاجتماعية، ومجلس الذكر والذاكرين، ومجلس إدارة وكالة سونا للأنباء، والمجلس القومي للإحصاء السكاني، والمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي، والمجلس الاستشاري لوزارة التعليم العام، واللجنة العليا للتعداد السكاني، والمجلس القومي للإصلاح الاداري. كما نال عضوية بعض المنظمات العالمية والإقليمية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد النسائي العربي، واتحاد النساء الإفريقيات، والمنظمة العربية للمرأة، والاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة. ومن نماذج أنشطة الاتحاد الاقتصادية والصحية والاجتماعية ما يلي: محفظة المرأة لتقديم قروض حسنة للأسر الفقيرة لتمويل أنشطة اقتصادية، ومحفظة الخريجة لمساعدة الخريجات العاطلات وذلك بالتعاون مع بنك الادخار التابع لديوان الزكاة ومع البنك الزراعي. ونفذ الاتحاد مشروعات كثيرة في مجال صحة المرأة والطفل، وشملت خدماته للرعاية الأولية مكافحة الأمراض المعدية والمستوطنة، والصحة النفسية، وتدريب القابلات، ونشر ثقافة الصحة الإنجابية، ومحاربة العادات الضارة مثل ختان الإناث، ودعم عنابر النساء والتوليد والأطفال في بعض المستشفيات الطرفية، وإنشاء مراكز رعاية

الأمومة بالولايات. وفى المجال الاجتماعي أنشأ الاتحاد ٤٣ مركزاً للتنمية الاجتماعية في معظم الولايات بهدف ترقية المرأة وإدماجها في المجتمع المحلي، ويقدم المركز خدمات في مجال التعليم والصحة والدعوة وثقافة الطفل واستخدام الحاسوب. وينظم الاتحاد دورات تدريبية للداعيات، وبالتعاون مع ديوان الزكاة ووزارة الرعاية الاجتماعية أنشأ الاتحاد ثلاثة مراكز بولايات دارفور لتنمية مقدرات المرأة ورعاية الطفولة، ويقدم اعانات للأسر الفقيرة، خاصة في بعض المناسبات مثل شهر رمضان المعظم. وبحكم علاقاته القوية مع أجهزة الدولة يجد الاتحاد موارد مالية كبيرة تمكّنه من تنفيذ تلك الأنشطة الكثيرة المتنوعة.

الاتحاد الوطني للشباب السوداني

مثل صنوه الاتحاد العام للمرأة السودانية نشأ الاتحاد الوطني للشباب السوداني تحت ظل نظام الحزب الواحد في عام ١٩٩٧م وعدل نظامه الأساسي في ١٩٩٩ و٢٠٠٢ ثم في ٢٠٠٦م. ينص النظام الأساسي على تحقيق الأهداف الآتية: تأسيس حركة شبابية مهتدية بهدي الدين والتقاليد السودانية، الارتقاء بوعي الشباب وتعميق التزامهم الأخلاقي، ترقية قدرات الشباب وتنمية مواهبهم، التواصل مع شباب العالم، العمل على تحقيق السلام والاستقرار، المشاركة في برامج التنمية والإعمار. وللاتحاد فروع في كل ولايات السودان تقريباً، وله نشاط مكثف في أوساط الشباب والمجتمع. ومن نماذج أنشطة الاتحاد: الصندوق الخيري لمساعدة الشباب على الزواج الذي أنفذ في عام ٢٠٠٦م (٤٥٨٤) زيجة في تسعة أشهر وخطط لإنفاذ (١٠٠٠٠) في ٢٠٠٨، وأنشطة لزيادة قدرات ومهارات الشباب في مجالات التدريب المتخصص، والثقافة والنشر والرياضة، وإعداد المعارض، ورعاية الموهوبين، ومحو الأمية التقنية، وممارسة الأعمال الإنتاجية، والقوافل الصحية، والعمل الدعوي. كما يهتم بالبرامج التي تدعم السلام والوحدة الوطنية وإنشاء علاقات خارجية على المستوى الإقليمي

والدولي. ويجد الاتحاد مساندة ودعماً قوياً من أجهزة الدولة الاتحادية ومن حكومات الولايات.

خلاصة القول إن منظمات المجتمع المدني في السودان، وعلى رأسها المنظمات الطوعية، رغم حداثة نشأتها نسبياً إلا أنها تزايدت كثيراً في السنوات القليلة الماضية وتنوعت في اهتماماتها وأنشطتها، خاصة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورعاية الأمومة والطفولة والأيتام ومحاربة الفقر، وفي خدمة قضايا السلام وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتستطيع هذه المنظمات أن تكون عوناً كبيراً للدولة في تحقيق أهداف الإستراتيجية القومية التي تدخل في مجال نشاطها وتجربتها.

الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧- ٢٠٣١)

عرف السودان منذ حقبة الخمسينات التخطيط التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لخمس سنوات ولعشر سنوات كان آخرها الخطة الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢- ٢٠٠٢)، والتي مهدت الطريق أمام الاستراتيجية القومية ربع القرنية التي وضعتها اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي وأجازتها أجهزة الدولة الدستورية ممثلة في المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ومجلس الوزراء والمجلس الوطني في عام ٢٠٠٧م. الجديد في هذه المرة أن الدولة أنشأت مؤسسة مختصة تابعة لمجلس الوزراء مهمتها رعاية التخطيط الإستراتيجي إعداداً وتنفيذاً ومتابعة، وتسعى المؤسسة لإشراك فعاليات المجتمع ومؤسساته الرسمية وهيئاته الشعبية حتى يتحقق اتفاق واسع على الرؤية الكلية للإستراتيجية. تتلخص معالم الإستراتيجية ربع القرنية في الآتي: الرؤية الكلية، القيم التي تستند عليها، التحديات التي تواجهها، والأهداف الكلية.

الرؤية: استكمال بناء أمة سودانية موحدة بإجماعها الوطني حول قيمها ومصالحها، وبتماسكها الاجتماعي رغم تعدديتها العرقية والثقافية والدينية، وآمنة بالعدل والحياة الكريمة وبالاستقرار السياسي وبحمايتها من العدوان والجريمة، ومتحضرة بنقلها من مجتمع الريف إلى مجتمع الحضر وبرعاية حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون وبسط الحريات، ومتقدمة بالتخطيط العلمي لمستقبلها واستيعاب معطيات العصر المعرفية والتقنية واستدامة نموها الاقتصادي والاجتماعي، ومتطورة وفقاً لتخطيطها الاستراتيجي المرسوم مهما كانت التحديات والعقبات.

القيم التي ترتكز عليها الاستراتيجية هي: العدل والحكم الراشد، الحرية، الشورى والديمقراطية، احترام التنوع الثقافي أساساً للتمازج القومي، الحياة الكريمة التي تكفي الحاجيات الأساسية للمواطن، العزة والكرامة للإنسان والوطن، المشاركة في بناء الوطن حق وواجب.

التحديات التي تواجه الأمة السودانية هي: استحداث التقدم الحضاري مع الاحتفاظ بالتميز الذاتي والشخصية الوطنية، استدامة التقدم المطرد بجانب الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، توطيد دعائم الدولة بين الحكم اللامركزي والوحدة القومية، تعميق أسس التربية الوطنية والأخلاقية التي تعلي من أداء المسئولية والعمل المنتج وتتجاوز كل معوقات التطور والتقدم، استكمال هيكلة وإصلاح الاقتصاد مع تطوير مؤشرات الاستقرار والنمو في ظل شراكة تنافسية عادلة مع دول العالم، تأهيل التعليم العام والعالي حتى يؤدي دوره في تدريب العمالة وتوطين التقانة وتطوير البحث العلمي من أجل التنمية الشاملة.

أهداف الإستراتيجية تتلخص في المحاور التالية: ١- استدامة السلام والحفاظ على السيادة الوطنية والوفاق القومي، ٢- تعزيز المواطنة والهوية السودانية، ٣- التنمية المستدامة، ٤- خفض الفقر وتحقيق أهداف الألفية، ٥- الحكم الراشد وسيادة القانون، ٦- البناء المؤسسي وتنمية القدرات، ٧- توطيد المعلوماتية، ٨- تطوير البحث العلمي.

وانبثقت عن الإستراتيجية ربع القرنية خطة إستراتيجية أكثر تحديداً وتفصيلاً لخمس سنوات هي التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر.

الخطة الخمسية الأولى للاستراتيجية القومية (٢٠٠٧-٢٠١١)

تنبثق السياسات الكلية للخطة الخمسية من ذات المحاور الثمانية المذكورة آنفاً، ولكن بموجهات محددة تنطلق من الواقع الراهن وتسمي الجهات الرسمية والشعبية التي تقوم بتنفيذ تلك السياسات. واستفادت الخطة الخمسية كثيراً من المقترحات التفصيلية التي تقدمت بها مجموعة التقويم المشتركة (JAM) والتي وعد المانحون بالمساهمة في تمويلها ولم يفعلوا حتى الآن. وأفردت الخطة فصلاً عن المعوقات الرئيسية التي يمكن أن تضر بتنفيذ السياسات والأهداف التي جاءت في الخطة وكيف تواجه تلك المعوقات بسياسات مقابلة.

المعوقات: ضعف ثقافة الحوار وحرية التعبير، بؤر التوتر والاحتقان الجهوي والقبلي، الآثار الناجمة عن عولمة القيم والثقافات، الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، الكوارث الطبيعية والأوبئة، التدخلات الدولية والحصار الاقتصادي، ضعف قدرات الموارد البشرية لتنفيذ الخطة، عدم مراعاة الحاجات الفعلية في توزيع المشروعات وضعف التمويل، أجندة المنظمات الأجنبية، اتساع رقعة البلاد الجغرافية مع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم، ضعف النظام التعليمي عن الوفاء بتنمية

القدرات، هجرة الكوادر المؤهلة، تكلفة تقانة الاتصالات والمعلومات. واقترحت الخطة سياسات محددة لمقابلة تلك المعوقات وذكرت الجهات الرسمية والشعبية التي ينبغي أن ترعى وتنفذ تلك السياسات المقابلة.

تحليل الوضع الراهن: اعتمدت الخطة الخمسية تحليل الوضع الراهن في مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية بصفتها البيئة الموضوعية التي تؤثر على عملية الانتقال من الأوضاع الحالية إلى تحقيق الأهداف والسياسات المرجوة. ذكرت الخطة العوامل المعززة والكابحة في كل مجال من المجالات الأربعة المذكورة، ثم ذكرت نقاط القوة التي كان أهمها: إمكانية التوافق الوطني، تفاعل المجتمع مع نظام الحكم الاتحادي، تقسيم الموارد على مستويات الحكم، تطبيع العلاقات الخارجية، تحسن الأداء الاقتصادي، إقامة البنيات الأساسية في مجالات الطاقة والاتصالات، التوسع في مشروعات التنمية، امتلاك موارد طبيعية ذات عائدات مالية كبيرة. وأجملت أهم نقاط الضعف في الآتي: غلبة الولاء القبلى على الانتماء الوطني، نقص قواعد البيانات، ضعف بناء القدرات الإدارية في الولايات، تضارب التشريعات والقوانين في النشاط الاقتصادي، الاضطرابات الأمنية، ضعف الممارسة الديمقراطية، ارتفاع تكلفة الإنتاج، تهالك الأصول الإنتاجية، ضعف جهاز الخدمة المدنية، قلة فرص العمل وعدم كفاية الأجور.

الغايات الرئيسة المستهدفة: وضعت الخطة رؤية تعريفية لكل هدف من الأهداف الإستراتيجية الثمانية وحددت عدداً من السياسات العامة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق ذلك الهدف. جاءت رؤية الهدف الأول على النحو التالي: نشأة أمة سودانية آمنة موحدة تدير شؤونها على قواعد التعددية السياسية والفدرالية والتنوع الثقافي والتداول السلمي للسلطة، وتؤسس للاستقرار السياسي بالسلام والوفاق والوحدة الوطنية وكفالة حقوق المواطنة والمساواة للجميع أمام القانون. وتبع ذلك حوالي ست صفحات

عن السياسات العامة التي تحقق تلك الرؤية. وبالنسبة للهدف الثاني ورد التعريف كما يلي: إنشاء مجتمع يتمسك أفراده بهويتهم السودانية التي هي القاسم المشترك الأعظم لتفاعل أعراقه، وبوتقة تمازج ثقافاته، والمعززة بتاريخ ممتد من إبداع مكوناته في سياج من القيم الفاضلة لأديانه وموروثاته، وبها يعمر وجدانهم وتهتدي ممارساتهم بمقتضيات المواطنة الحقة في حراسة الحقوق وأداء الواجبات. وتبع ذلك ذكر العديد من السياسات، وهكذا إلى نهاية الأهداف الإستراتيجية الثمانية المذكورة.

وفى فصل منفرد حاولت الخطة تحديد الأهداف ذات الأولوية في التنفيذ فذكرت خمساً وعشرين هدفاً، منها: تأمين البلاد وحمايتها والدفاع عنها، تأهيل البنى الأساسية لقوات الشرطة، استكمال البنيات الدستورية والقانونية للحكم الاتحادي، تحقيق الشراكة الفاعلة بين القطاع العام والخاص، إنشاء بنية أساسية متطورة لتقانة المعلومات، تطوير وتقليل تكلفة الصناعة الوطنية، الوفاء باستحقاقات اتفاقيات السلام، زيادة الصادرات من الإنتاج الزراعي والحيواني، إلخ.

وتحدث الفصل الأخير من الخطة بصورة مفصلة عن آليات التنفيذ والرقابة والمتابعة والتقييم. ووعدت الخطة بأنها ستصدر لاحقاً موجزاً بالمشروعات والأنشطة التي تتحول إليها الخطة والتي استوعبتها الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨م وهو عام التركيز في حين كان عام ٢٠٠٧ عام التأسيس، وتلي بعد ذلك أعوام التطوير إلى ٢٠١١ نهاية الخطة الخمسية. وتحث الخطة الوزارات والولايات على تفصيل مجمل الخطة وكلياتها في شكل برامج ومشروعات تنفذ ضمن خطط سنوية أو ممتدة، ويجري استيعاب الخطة الخمسية في موجهات الموازنة العامة في كل سنة. وقد نصت الخطة في مقدمتها على "تفعيل دور منظمات المجتمع الأهلي للمساهمة في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للخطة الخمسية وبناء علاقات متوازنة مع المجتمع الدولي"، واعترفت بأن تنمية قدرات تنظيمات المجتمع المدني تؤدي إلى استقطاب وحسن توظيف الموارد.

وذكرت الخطة مجالات بعينها تصلح لمساهمات المجتمع المدني مثل: تطوير الاقتصاد، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، وإعادة ما دمرته الحرب، ومعالجة بعض المعوقات الحقيقية التي تعترض تحقيق أهداف الإستراتيجية مثل: ضعف ثقافة الحوار وحرية التعبير، بؤر التوتر والاحتقان الجهوي والقبلي، أخطار الكوارث الطبيعية والأوبئة، ضعف قدرات الأجهزة في مجالات التخطيط والتدريب والتقييم والمتابعة وتنمية الموارد البشرية. وهناك المجالات التي اكتسبت فيها منظمات المجتمع المدني السوداني خبرات متراكمة مثل خفض الفقر وفض النزاعات وتعزيز السلام ورتق النسيج الاجتماعي ورعاية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب. والتحدي الذي يواجه أجهزة الدولة الاتحادية والإقليمية والولائية كما يواجه منظمات المجتمع المدني هو في كيفية نقل هذه الرغبة الحصيفة من مجرد أماني إلى واقع فاعل من التعاون على الأرض بين الأجهزة الرسمية وبين منظمات المجتمع المدني حتى يشترك الجميع في تعاون مثمر بنَّاء يؤدي إلى نهضة البلاد ورقيها وتحقيق طموحاتها. ولم يحدث هذا التعاون في الماضي بسبب توجس الدولة من منظمات المجتمع المدني التي لا تسيطر عليها، وعدم دعم المنظمات الوطنية بالدرجة الكافية التي تمكِّنها من تحقيق أهدافها وتنفيذ مشروعاتها الخدمية والتنموية.

مشروعات الخطة الخمسية

قامت الوزارات الاتحادية ومعظم الولايات بوضع مشروعات محددة بتكلفة تقديرية تندرج تحت محاور الخطة الثمانية المذكورة سابقاً وموزعة على سنوات الخطة الخمس. نذكر فيما يلي أهم معالم تلك المشروعات لسنة ٢٠٠٩ بصفتها السنة الجارية التي ينبغي أن يتم التعاون فيها بين الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ المشروعات التي يتوفر لها التمويل اللازم. لا يبدو أن تنفيذ مشروعات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ كانت عالية (ربما أقل من ٢٠٪) بسبب ضعف التمويل وتقاعس المانحين

في الوفاء بتعهداتهم تجاه تحقيق السلام في السودان، ولم يكن هنالك دور يذكر لمنظمات المجتمع المدني فيما نفذ من مشروعات اتحادية أو ولائية. ولو أخذنا نموذجاً لعدد من الوزارات الاتحادية التي تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية مثل الإعلام والاتصالات، الرعاية الاجتماعية، التعليم العام، الشؤون الإنسانية، الثقافة والشباب والرياضة، الإرشاد والأوقاف لوجدنا أن عدد مشروعاتها لعام ٢٠٠٩ بلغ ٢٨١ مشروعاً تبلغ تكلفتها حوالي اثنين مليار ومائتين مليون جنيه. وبما أن الوزارات الاتحادية في ظل النظام الفدرالي أصبحت معنية أكثر بالتخطيط والتدريب والتطوير المؤسسي منها بتنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية على الأرض فإنها ركزت في اختيار مشروعاتها على محاور البناء المؤسسي وتنمية القدرات، وتوطيد المعلوماتية، وتطوير البحث العلمي. ومع ذلك لديها حوالي ١٥٠ مشروعاً تتعلق باستدامة السلام وتعزيز المواطنة والتنمية المستدامة وخفض الفقر وتعزيز الحكم الراشد، وكلها مما يمكن أن تساهم فيه منظمات المجتمع المدني، ولكن ذلك لم يحدث حتى منتصف عام ٢٠٠٩م.

وبلغت التكلفة الكلية لمشروعات عام ٢٠٠٩ للمحاور الثمانية التي ستنفذها ١٣ ولاية شمالية خمسة وثلاثين مليوناً وستمائة وثمانين ألف جنيهاً، الجزء الأكبر منها لمحاور: استدامة السلام، المواطنة والهوية، التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر، وهي المحاور التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم فيها بفعالية. ومن النظر في خطط أربع ولايات (نهر النيل، غرب دارفور، القضارف، النيل الأبيض) يتضح أن التركيز في الولايات يتمثل في: المحور السيادي الذي يشمل بناء مقار ومنازل الأجهزة التنفيذية والتشريعية في العاصمة والمحليات، ثم الأمني الذي يعنى بزيادة عدد الشرطة وتدريبهم وتوفير الإمكانات اللازمة لهم، ثم محور الاقتصاد الذي يهتم بإنشاء البنى التحتية وإيجاد مصادر دخل جديدة للولاية وللمواطنين خاصة في

مجال الزراعة، ويلي ذلك الاهتمام بخدمات توفير المياه والتعليم والصحة. وعلى عكس الوزارات الاتحادية فإن الولايات لا تعطي اهتماماً واضحاً بالمحاور الأخرى. وتعاني الولايات من أوجه ضعف أساسية في تنفيذ الخطة الخمسية، كما جاء في مقدمة خطة ولاية القضارف، وهي: هشاشة قاعدة المعلومات التي تبنى عليها الخطة، فجوة شح الموارد المالية، نقص الكوادر المؤهلة لإنفاذ مشروعات الخطة، ضعف آليات المتابعة. ولا شك أن عدم الاستقرار العام الذي ينتظم البلاد لا يمكِّن الولايات من تجاوز المشكلات الآنية الساخنة للاهتمام بالمشروعات المستقبلية التي تطرحها الإستراتيجية القومية. ويتضح أن معظم الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تساهم فيها منظمات المجتمع المدني تنفذ على مستوى المحليات، الأمر الذي يشكِّل تحدياً لمنظمات المجتمع المدني التي تتكدس في الخرطوم وبعض عواصم الولايات أن تنزل إلى مستوى المحليات في أنحاء السودان. وبما أن عام ٢٠٠٩ سيكون عاماً صعباً بالنسبة لميزانية الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول بنسبة كبيرة، والأزمة المالية العالمية، وتقاعس المانحين مع استمرار استحقاقات السلام، فإن احتمال تنفيذ مشروعات الخطة الإستراتيجية سيتأثر كثيراً، مما يستدعي التفكير الجاد في كيفية التمويل الذي سنتعرض له لاحقاً.

أزمة المنظمات الطوعية في دارفور

لم تكن الحكومة في الماضي تعنى كثيراً بدعم المنظمات الوطنية الطوعية، مما دفع بالكثير منها لطلب التمويل الأجنبي بكل ما يحمله ذلك من مخاطر أمنية وسياسية. وجاءت أزمة إبعاد ١٣ منظمة أجنبية من دارفور في مارس ٢٠٠٩ لتخلق فجوة غذائية وصحية تهدد حياة مليون وسبعمائة ألف من النازحين والمتأثرين بالحرب في الإقليم. لجأت الحكومة إلى المجلس السوداني للجمعيات الطوعية (اسكوفا) لسد تلك الفجوة مع الوعد بدعم الجمعيات التي تتولى مسئولية سد الفجوة. تقدم المجلس بميزانية

عاجلة لسد الفجوة في مجالات: المواد الغذائية، مواد الصحة العلاجية، مواد الإيواء، برامج مياه الشرب، وبرامج التعليم بلغت ٢٨٦ مليون دولار لفترة ستة أشهر. وبالطبع هذا مبلغ كبير على الحكومة في هذه الفترة العصيبة، فحاولت استنفار الجهد الأهلي والعربي لدعم سد تلك الفجوة الإنسانية في دارفور، ولم يأت الدعم المرجو حتى شهر مايو ٢٠٠٩. ولو كانت منظمات العمل الطوعي مقتدرة مالياً وبشرياً لاستطاعت مقابلة هذه الفجوة ولو إلى حين. ورغم أن المنظمات الوطنية العاملة في دارفور تبلغ ٧١ منظمة إلا أن النشطة منها لا تزيد عن نصف هذا العدد، ومع ذلك تسلمت بعض المنظمات الفاعلة مجالات العمل المذكورة مثل منظمة العون الإنساني والتنمية، مؤسسة الزبير الخيرية، الوكالة الإسلامية للإغاثة، الهلال الأحمر السوداني، المؤسسة الصحية العالمية، جمعية الإغاثة والتنمية، منظمة سند الخيرية، منظمة الدعوة الإسلامية، وغيرها. ويبلغ عدد المنظمات الأجنبية في دارفور ٨١ منظمة، لكن الفاعلة منها حوالي ٤٥، وهي ذات صلات قوية مع الدول الغربية الكبيرة ومع منظمات الأمم المتحدة. وأعلنت الحكومة أنها بصدد سودنة العمل الإنساني الطوعي في البلاد في ظرف سنة، وهذه خطوة كبيرة تحتاج إلى الكثير من الإعداد والتدريب والتدبير قبل بلوغها وإلا تعرض مئات الآلاف من النازحين والمتأثرين في مناطق الحرب إلى مخاطر كبيرة. ولا يبدو أن تقدير سنة لتحقيق السودنة زمن كافٍ، بل إن مفهوم السودنة نفسه ليس واضحاً حتى الآن. هل المقصود منع كل المنظمات الأجنبية من العمل في السودان بما فيها المنظمات العربية والإسلامية؟ أم أن المقصود منع المنظمات الأجنبية من التعامل المباشر مع المستفيدين السودانيين وإيجاد وسيط وطني بين المنظمة الأجنبية والمواطن المستفيد. وكيف يمكن للمنظمات الوطنية الضعيفة سد الفجوة الإنسانية الكبيرة التي تقوم بها المنظمات الأجنبية بما لها من علاقات وإمكانات مالية ضخمة؟

وهناك مقترحات لتقوية منظمات العمل الطوعي الوطني مثل: إيجاد شراكة فاعلة بين الحكومة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية والمنظمات الوطنية في مجال التدريب والدعم العيني والمادي وتنفيذ المشروعات على الأرض، وأن تحدث توأمة بين كل منظمة أجنبية مع منظمة وطنية على أن تتولى المنظمة الوطنية العمل المباشر مع المستفيدين السودانيين، أن تعمل الحكومة لتوطيد العلاقة بين الدول المانحة وبين المنظمات الوطنية، أن يسمح للمنظمات الوطنية بأخذ الدعم من جهات أجنبية لمشروعات معينة على أن تبلغ الوزارة المعنية بهذا الدعم بدلاً من الموافقة عليه مبدئياً، أن تنشأ أجهزة رصد ومتابعة لعمل المنظمات الأجنبية، أن تتولى وزارة الشؤون الإنسانية تحديد منطقة العمل ومجال العمل لكل منظمة أجنبية، أن تلتزم الدولة التزاماً صارماً بقانون العمل الطوعي، خاصة في التعامل مع المنظمات الوطنية. فالحكومة لم تتبع نصوص القانون عندما حلت ثلاث منظمات وطنية دون أن تحقق معها أو تحاسبها بصورة عادلة.

دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الإستراتيجية

رغم ما ذكر سابقاً من زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني وتنوع أنشطتها إلا أنها تعاني من ضعف التمويل، وقلة الكوادر الموظفة المتدربة، وضعف النظام الإداري والرقابي، وضعف التخطيط والتنسيق فيما بينها. تستطيع الدولة أن تسهم في سد هذه النواقص بدعم منظمات المجتمع المدني بتكليفها بتنفيذ مشروعات معينة ممولة من قبل الدولة حسب طاقة تلك المنظمات وتشترط لها تأهيلاً معيناً حسب حجم المشروع، كما ينبغي على وزارة الشؤون الإنسانية أن تساعد في تدريب الكوادر المالية والإدارية حتى ترقى إلى مستويات المنظمات العالمية. وفي سبيل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ أهداف الخطة الخمسية التي نصّت عليها الإستراتيجية تقترح الورقة آليات التنفيذ المذكورة لاحقاً.

صناديق دعم مشروعات منظمات المجتمع المدني

تنشأ صناديق لتمويل المشروعات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني على مستويات الحكم الثلاثة وذلك على النحو التالي:

١- صندوق اتحادي لكل السودان يتلقى مساهماته من: وزارة المالية الاتحادية، المانحين الدوليين، تبرعات المانحين الوطنيين، وأي مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الصندوق.

٢- صندوق إقليم جنوب السودان يتلقى مساهماته من: حكومة جنوب السودان، الحكومة الاتحادية، المانحين الدوليين، المانحين الوطنيين، وأي مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الصندوق. ويمكن تأسيس صندوق آخر لإقليم دارفور بعد الوصول إلى اتفاقية سلام شاملة مثل ما حدث في الجنوب.

٣- صندوق الولاية ويتلقى مساهماته من: حكومة الولاية، الحكومة الاتحادية، المانحين الدوليين، المانحين الوطنيين، وأي مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الصندوق.

أهداف الصندوق:

١- تمويل المشروعات التي تخدم أهداف الإستراتيجية الخمسية بصورة كلية أو جزئية، وتطرحها الحكومة الاتحادية أو الإقليمية أو الولائية لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بتنفيذها.

٢- تمويل المشروعات التي تبادر بها منظمات المجتمع المدني تحقيقاً لأهداف الخطة الخمسية، وتطلب تنفيذها من الحكومة الاتحادية أو الإقليمية أو الولائية.

٣- ترقية أداء منظمات المجتمع المدني بتأهيلها وتدريبها ورفع قدرات العاملين فيها.

مجلس الصندوق:

يتكون مجلس الصندوق الاتحادي من ممثلين للمؤسسات والهيئات التالية: وزارة المالية الاتحادية، وزارة الشؤون الإنسانية، وزارة التعاون الدولي، وزارة الرعاية الاجتماعية، وزارة الداخلية، اللجنة العليا للإستراتيجية القومية، ديوان الزكاة، منظمات المجتمع المدني، المانحين الدوليين، والمانحين الوطنيين.

ويتكون مجلس الصندوق الإقليمي من ممثلين للمؤسسات والهيئات التالية: وزارة المالية الإقليمية، وزارة الشؤون الإنسانية أو مفوضية الشؤون الإنسانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، منظمات المجتمع المدني، المانحين الدوليين، والمانحين الوطنيين.

أما مجلس الصندوق الولائي فيتكوَّن من ممثلين للمؤسسات والهيئات التالية: وزارة المالية الولائية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مفوضية العون الإنساني، ديوان الزكاة الولائي، منظمات المجتمع المدني، المانحين الدوليين، والمانحين الوطنيين.

مهام المجلس:

١- رعاية صندوق دعم مشروعات الخطة الإستراتيجية واستقطاب المساهمات المالية له من الجهات المانحة.

٢- تشجيع الجهات الحكومية ذات الاختصاص لوضع أهداف الخطة الإستراتيجية في شكل مشروعات متوسطة وصغيرة قابلة للتنفيذ بواسطة منظمات المجتمع المدني الموجودة في المكان.

٣- تشجيع منظمات المجتمع المدني لتقديم مشروعات عملية تحقق أهداف الإستراتيجية الخمسية وفقاً لأولويات الحكومة الاتحادية أو الإقليمية أو الولائية.

٤- تصميم استمارة خاصة بالمشروعات المطلوب تنفيذها بواسطة منظمات المجتمع المدني لتقوم المنظمة الراغبة بملئها عند التقدم لنيل أي مشروع مطروح للتنافس، أو بتقديم مشروع جديد تطلب تمويله.

٥- ينظر المجلس في المشروعات أو طلبات التنفيذ المقدمة من منظمات المجتمع المدني لاختيار أنسب المنظمات لتنفيذ المشروع المعني وفقاً لمعايير محددة ومعلومة وشفافة.

٦- تصنيف منظمات المجتمع المدني الموجودة بمنطقة المجلس حسب إمكاناتها وخبرتها ونشاطها إلى ثلاثة مستويات: كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة، وذلك بقصد تحديد سقوفات التمويل لكل مستوى منها، ونوع المشروعات التي يمكن أن تمنح لها. تشجيع المنظمات لإنشاء اتحادات ولائية وإقليمية ضمن إطار الاتحاد العام لمنظمات المجتمع المدني، ولعقد شبكات للمنظمات ذات الطبيعة المتشابهة، ولتوفيق أوضاعها لدى مسجل المنظمات في الجهة المعنية.

٧- متابعة وتقويم تنفيذ المشروعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبمشاركة الجهة المستفيدة.

٨- الاحتفاظ بسجل وافٍ لكل المشروعات الممولة من قبل المجلس والمنظمة التي نفذتها، وتقويم مستوى التنفيذ، والجهة المستفيدة منه، وملاحظاتها عليه.

مصادر الدراسة

كتب مطبوعة:

١- كتيبات الاستراتيجية القومية (المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي).

٢- قانون نقابات العمال لسنة ٢٠٠١م (الاتحاد العام لنقابات عمال السودان).

٣- ملامح الكسب في العلاقات الخارجية: ٢٠٠١-٢٠٠٦ (الاتحاد العام لنقابات عمال السودان).

٤– مكتسبات الحركة النقابية في ظل الإنقاذ (ب إبراهيم غندور وهاشم محمد البشير).

٥– دليل المنظمات التطوعية العاملة بالسودان لعام ٢٠٠٧م (اسكوفا).

٦– النظام الأساسي للاتحاد العام للمرأة السودانية لعام ٢٠٠٥م.

٧– خطط الاتحاد العام للمرأة السودانية (الاتحاد العام للمرأة السودانية).

٨– النظام الأساسي للاتحاد الوطني للشباب السوداني لسنة ٢٠٠٦م.

٩– الخطة العامة للاتحاد الوطني للشباب لسنوات: ٢٠٠٦–٢٠٠٨م.

١٠– الصندوق الخيري لمساعدة الشباب على الزواج (الاتحاد الوطني للشباب السوداني).

١١– الإستراتيجية القومية الشاملة: ١٩٩٢ – ٢٠٠٢م (مركز الدراسات الإستراتيجية).

مواد غير منشورة:

١– مسودة الخطة الإستراتيجية: ٢٠٠٨ – ٢٠١٢م (اسكوفا).

٢– مشروع النظام الأساسي لاتحاد منظمات المجتمع المدني السوداني (اسكوفا).

٣– قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م (وزارة العدل).

٤– قائمة المنظمات الطوعية المسجلة (وزارة الشؤون الإنسانية).

٥– قائمة المنظمات الدينية المسجلة (وزارة الإرشاد والأوقاف).

٦– قوائم الجمعيات الثقافية والشبابية والفرق الرياضية والفنية المسجلة (وزارة الثقافة والشباب والرياضة).

٧– قائمة الاتحادات المهنية (مجلس تنسيق الاتحادات المهنية).

٨– لوائح الاتحاد العام لنقابات عمال السودان (الاتحاد العام لنقابات عمال السودان).

٩– المجتمع المدني وحل النزاعات: الحالة السودانية (د. حسن أحمد عبد العاطي).

١٠–استراتيجية العمل الطوعي (عوض خليفة موسى).

١١– Response by Civil Society and Local NGOs, by Omer Osman Mahmud

١٢– مواد متفرقة من شبكة المعلومات (الإنترنت).